

**PARLIAMENTARY ASSEMBLY- UNION FOR THE  
MEDITERRANEAN**

**ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE -UNION POUR LA  
MEDITERRANEE**

الجمعية البرلمانية للإتحاد من اجل المتوسط



**Parliamentary  
Assembly of the  
Union For the  
Mediterranean**

**الجمعية البرلمانية للإتحاد من اجل المتوسط  
توصيات لجنة الطاقة والبيئة والمياه  
حول أثر اللاجئين على المياه والطاقة والبنية التحتية في  
الدول المضيفة  
والتلوث في المتوسط**

إعداد المقررين:

- سمير مراد (الأردن)
- ستيفان شيناخ (النمسا)
- أنتونيو دالي (إيطاليا)
- أسينزو سيموز (البرتغال)

اجتمعت لجنة الطاقة والبيئة والمياه للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط في المملكة الأردنية الهاشمية في 6/4/2017 لمناقشة أثر اللاجئين على المياه والطاقة والبنية التحتية في الدول المضيفة، وتوصل أعضاء اللجنة إلى ما يلي:

- 1- إن البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لما يواجهه من عدم استقرار أصلا في مجال تجديد موارد المياه، فإنه أصبح عرضة لضغط بيئي هائل بسبب مصادر إنسانية يمكن أن تؤثر في المدى القصير على نظامه الإيكولوجي وتأتي بنتائج لا رجعة فيها على اقتصاد و أمن واستقرار جميع الدول الساحلية،
- 2- وينبع هذا الضغط من سلسلة من الأسباب، من أهمها ما يلي: (أ) النقل البحري للمواد الملوثة والخطرة وتصريفها الروتيني، دون مراعاة خطر الحوادث المحتملة، مما يؤدي إلى تدهور حالة البحر الأبيض المتوسط والذي يحتوي على أكبر كمية من الهيدروكربونات في العالم. (ب) تفريغ مصادر مياه في البحر محملة بالنفايات البلدية الكيميائية والبكتيرية والصناعية والزراعية وفضلات الماشية. (ج) التصريف المباشر وأحيانا غير المعالج من المواقع الحضرية والصناعية الكبرى. (د) إلقاء المواد غير القابلة للتحلل البيولوجي في البحر، وخاصة المواد البلاستيكية، والتي تمثل نحو 75% من جميع النفايات البحرية (يقدر وجود 250 بليون قطعة من البلاستيك في منطقة البحر الأبيض المتوسط).
- 2- تلوث المياه وشح مصادر المياه بشكل عام في المناطق المحيطة للبحر الأبيض المتوسط وعلى الأخص في الدول المضيفة للاجئين.
- 3- مشاريع الطاقة المتجددة التي تسهم في خلق بيئة نظيفة.
- 4- المشكلات التي يعاني منها اللاجئون في الدول المضيفة، ومنها الضغط على مرافق البنية التحتية كخدمات الطاقة والمياه والتعليم والصحة.
- 5- مراعاة المشاريع التي تخدم اللاجئين في الدول المضيفة، وخاصة في قطاع المياه.
- 6- تعتبر الطاقة والبيئة من الموضوعات ذات الصدارة على قائمة الأولويات الدولية، وكذلك الأمر بالنسبة ل من أجل المتوسط، وفي نفس الوقت لدى هذين القطاعين العديد من الحلول المحتملة والهائلة في مجالات التنمية المستدامة والنمو الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم. ولا بد من التركيز على هذه الروابط (بين القطاعين) لتحسين الخطوات المتخذة في الوقت الحاضر وأيضا خلال دراسة مشاريع وإجراءات بنية تحتية مستقبلية صديقة للبيئة.
- 7- لم يتم لغاية الآن المصادقة الكاملة من قبل البرلمانات والدول الموقعة على البروتوكولات الخاصة بتنفيذ اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث

(اتفاقية برشلونة) والتي تم تبنيها كجزء من خطة عمل المتوسط من قبل 22 دولة ساحلية في العام 1976 وتم تعديلها في العام 1995 تحت اسم "اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط".

لا بد من تفعيل اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للمتوسط واعتبارها ملزمة لكافة الحكومات منذ عام 2004، عندما تمت المصادقة عليها من قبل (6) دول كانت قد وقعت عليها.

- تحتوي الاتفاقية والبروتوكولات التنفيذية على بنود متعلقة بتبني أنشطة متابعة بالتنسيق بين الدول الموقعة (الأعضاء في الاتفاقية) لتفادي الحالات البيئية الطارئة وإيجاد حلول لها في المتوسط.

- تقترح الاتفاقية تأسيس واستكمال مناطق بحرية آمنة والتي وضعت الأمم المتحدة في أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 هدف توسيع رقعة إجمالي المناطق البحرية الآمنة في العالم بنسبة 10% بحلول عام 2020.

وبضوء ما هو مذكور أعلاه، تاليا التوصيات:

1. دعوة الدول الأعضاء للتعاون ودعم خطة عمل تهدف إلى الحد من أثر اللاجئين على البنية التحتية.

2. حث الحكومات على إنشاء مشاريع تهدف إلى حل المشكلات المائية والترويج لاستثمارات في إدارة المياه.

3. دعوة الدول الأعضاء للمساهمة في الطاقة المتجددة مع إعطاء الأولوية القصوى إلى المشاريع التي تقام في مخيمات اللاجئين في الدول المضيفة.

4. دعوة الدول الأعضاء للمشاركة في مشاريع تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة في الدول المضيفة للاجئين.

5. اقتراح مبدأ التشاركية بين القطاعين العام والخاص لتمويل والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتحلية المياه.

6. توفير فرص استخدام وسائل التكنولوجيا المختلفة لإنتاج الطاقة المتجددة من مصادر الرياح في الدول ذات العلاقة.

7. إنشاء وحدات تحلية المياه وشبكات توزيع المياه، وتوفير الحماية لمنع فاقد المياه من مصادر الطاقة المتجددة في دول المتوسط.

8. تدعو الجمعية البرلمانية مؤسسات من أجل المتوسط لتوفير الدعم اللازم للاجئين في دول المتوسط والمساعدة في تحمل الأعباء الإضافية التي تتحملها الدول المضيفة.

9. تحت اللجنة السلطات والمؤسسات المحلية والوطنية على التعاون مع الدول المضيفة للاجئين من خلال تقديم الدعم السياسي والفني والمالي.

10. تدعو اللجنة دول المتوسط إلى إعداد استراتيجية للطاقة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق أهداف إقليم المتوسط، بما فيها أهداف التغير المناخي.

11. تعزيز التعاون مع اللجان الأخرى ومنها المبادرة المشتركة (ورقة سياسة حول السياحة في المتوسط) ومع لجنة الاقتصاد والتعليم لرفع مستوى التنسيق ووضع أجندة مرتكزة على المخرجات والنتائج.

12. في إطار نتائج مؤتمر الإتحاد من أجل المتوسط الوزاري حول المياه في 27/4/2017 تم الاتفاق على مراجعة الالتزام بالسياسات المائية الوطنية والإقليمية، وتعزيز الدراسات العلمية حول حماية البيئة المائية والبحرية بهدف تحسين وحماية مصادر الدخل والحياة في الإقليم. ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق على دعم برنامج (بريما) وبلورة الحوار مع أصحاب المصلحة، خاصة من خلال أعضاء اللجان -حيث وجدت- في الدول المشاركة بالبرنامج.

13. ضمان قيام كافة الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة وتعديلاتها والبروتوكولات التنفيذية بالمصادقة فورا على هذه الأدوات والالتزام فيها.

14. القيام بتبني إجراءات كفيلة بالحد من زيادة الفضلات البحرية، وخاصة المواد البلاستيكية، من خلال سياسات تهدف إلى التقليل من كميات الفضلات والتشجيع على استخدام المواد القابلة لتحلل، وتوفير الحوافز للتخلص من الفضلات البحرية الموجودة حاليا، واستخدام الفضلات البحرية لتعزيز الكثبان الرملية، واتباع مصادر الفضلات البحرية لتطبيق المبدأ الدولي في التشارك في كلفة عمليات التنظيف، وتضمين إزالة الفضلات البحرية كإجراء تعويضي للأراضي المتأثرة بأعمال البنية التحتية، كإزالة الغاز.

15. نشر الوعي العام حول الضرر الناجم عن الفضلات البحرية، وتعميم الممارسات الفضلى ومنها على سبيل المثال استخدام الملابس المصنوعة من الألياف الطبيعية، والتي لا تؤدي إلى انبعاث مواد بلاستيكية في البحر عند غسلها، والتقليل من المواد المستخدمة لمرة واحدة ويتم التخلص منها (disposable objects) كالأكياس البلاستيكية، وتحديد الأماكن التي يكثر فيها تراكم الفضلات البحرية على السواحل وفي قاع البحر.

16. تصميم نموذج عام ومشارك لتقييم الأثر البيئي وذلك لإصدار امتيازات للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستكشافها واستغلالها في البحر وفي قطاع طاقة الرياح، وذلك لضمان حماية البيئة البحرية ككل، ولا سيما حظر تركيب توربينات هوائية بالقرب من المحميات البحرية والساحلية بهدف الامتثال لمبادئ

المسؤولية والمساءلة وتوفير الضمانات ودفع التعويضات عن أي ضرر بيئي ناجم عن استخدام هذه الامتيازات.

17. إعداد مسودة "مدونة المتوسط" من خلال الإتحاد من أجل المتوسط، ليتم تبنيها من قبل كافة الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط الأوسع، بهدف حماية وتعزيز المصادر البحرية وذلك خدمة لمصالح شعوب المنطقة والأجيال القادمة.

18. تطبيق مبدأ الاحتراز كقاعدة عامة، ما يتطلب وقف أي نشاط في حال لم تتوفر معلومات كافية عن إمكانية تسبب ذلك النشاط بأي خطر محتمل على البيئة.

19. الاستمرار بمتابعة ما تحقق من الأعمال السابقة للجنة، ومنها:

- ميد بان (Med Pan)

- هورازون 2020 (Horizon 2020)

- هيا ننفذ المتوسط (Let's Do it Mediterranean)

- المدن البيئية (Eco Towns)

\*\*\*\*\*